● أخبار قصيرة

بوتين يعتمد استراتيجية جديدة لمكافحة التطرف في روسيا

وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قراراً بالموافقة على استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة التطرف في روسيا.
وأوضحت البوابة الرسمية للمعلومات القانونية الروسية أن القرار يهدف إلى "ضمان استمرارية تنفيذ سياسة الدولة في مجال مكافحة التطرف". وتتضمن الاستراتيجية الجديدة ٧٢ نقطة موزعة على ثمانية فصول، حيث تشمل الأحكام العامة وتقييماً شاملاً لمصادر التهديدات المتطرفة الرئيسية في البلاد. وتولي الاستراتيجية اهتماماً خاصاً للتصدي للمنظمات المتطرفة التي تسعى لإثارة النزاعات الانفصالية وتهديد وحدة الأراضي الروسية.

أمريكا.. مخطط لإستخدام المنشآت العسكرية لترحيل المهاجرين

نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" تقريراً يفيد بأن إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب تدرس خطة لاستخدام المنشآت العسكرية في عمليات احتجاز وترحيل المهاجرين غير النظاميين. وبحسب الصحيفة، صرح توماس هومان، المرشح لتولي منصب مفوض أمن الحدود في الإدارة القادمة، أن البيت الأبيض يبحث إمكانية الاستعانة بالمنشآت العسكرية كمراكز احتجاز مؤقتة للمهاجرين غير النظاميين. وأوضح التقرير أن الخطة تتضمن استخدام القواعد العسكرية كمراكز تجميع، والاستفادة من الطائرات العسكرية لتسريع إجراءات الترحيل. وأشار هومان إلى أن فريق ترامب ينتظر حالياً مقترحات الكونغرس بشأن الميزانية المطلوبة لتنفيذ هذه المبادرة.

طالبان: اتفاقية الدوحة لم تكن تعني أن تملي علينا أميركا كيف نحكم

أشار زلماي خليل زاد، المبعوث الأمريكي الخاص السابق للسلام في أفغانستان، في تصريحاته الأخيرة إلى نقطة محورية: "على الرغم من أن اتفاقية الدوحة لم تحدد طبيعة النظام السياسي في أفغانستان، إلا أنها نصت بوضوح على أن طبيعة الحكومة الأفغانية الجديدة يجب أن تتحدد من خلال المفاوضات بين الإمارة الإسلامية وبعض المجموعات السياسية الأخرى". يظهر هذا البيان أن الولايات المتحدة كانت تتوقع من طالبان التفاوض مع المجموعات السياسية الأخرى للوصول إلى اتفاق شامل يضم ممثلين مختلفين من المجتمع الأفغاني. من جانب آخر، أشار الملا عبد الكبير، نائب رئيس الوزراء السياسي في حكومة طالبان، بصراحة في تصريحاته قائلاً: "إن اتفاقية الدوحة لم تكن تعني أن تملي الولايات المتحدة على الإمارة الإسلامية كيفية الحكم، بل كانت الاتفاقية تتعلق فقط بانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان".

وسط تعنت زيلينسكي

مخاوف أوروبية من انقطاع الغاز الروسي

الوفاق / في خضم الأزمة العالمية الراهنة والتوترات المتصاعدة بين روسيا والغرب، تقف أوروبا على مفترق طرق مع اقتراب انتهاء عقد نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا. هذا العقد الحيوي، الذي يوشك على الانتهاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يثير مخاوف جدية لدى العديد من الدول الأوروبية، خاصة تلك المعتمدة بشكل كبير على الغاز الروسي. يستعرض هذا التقرير الشامل الوضع الحالي والتحديات المستقبلية التي تواجه القارة الأوروبية في مجال الطاقة.

مخاوف أوروبية

مع اقتراب موعد انتهاء العقد، تتصاعد المخاوف في عدة دول أوروبية، وخاصة المجر والنمسا وسلوفاكيا، التي تسعى جاهدة لتمديد إمدادات الغاز الحيوية. وفي خطوة لافتة للنظر، قامت كبرى شركات الغاز في أوروبا الوسطى بتوقيع بيان مشترك يدعو إلى استمرار عملية النقل. وتضمنت قائمة الموقعين شركة SPP السلوفاكية ومشغل شبكة الغاز Eustream وشركة MOL المجرية للنفط والغاز ومجموعة MVM، إضافة إلى عدد من الجمعيات التجارية والعملاء الصناعيين الرئيسيين من المجر والنمسا وإيطاليا وسلوفاكيا.
وفي هذا السياق، صرح فويتيخ فيرينكز، رئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة SPP، بأنهم سيقدمون هذا الإعلان إلى رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، لتكون على دراية مباشرة بالتهديد الذي يواجه أمن الطاقة والأمن الاقتصادي في المنطقة.
تكشف الإحصاءات الحديثة عن اعتماد كبير للدول الأوروبية على الغاز الروسي، حيث تعتمد المجر على روسيا في ٤٧٪ من واردات الغاز، بينما تصل نسبة الاعتماد في سلوفاكيا إلى نحو ٩٠٪. أما في النمسا، فقد وصلت نسبة الاستيراد من شركة غازبروم إلى ٩٧٪ في يناير ٢٠٢٤. ويرجع الخبراء الاقتصاديون هذا الاعتماد الكبير إلى وجود بنية تحتية راسخة تتمثل في خطوط أنابيب نورد ستريم ويامال وخطوط العبور عبر أوكرانيا، إضافة إلى العقود طويلة الأجل التي تضمن استقرار إمدادات الغاز.

التحديات الجغرافية والبدائل المحدودة

تواجه دول أوروبا الوسطى تحديات استثنائية بسبب موقعها الجغرافي، إذ أن كونها دولاً حبيسة محاطة باليابسة يجعل الوصول إلى الغاز الطبيعي المسال أمراً بالغ الصعوبة. وتزداد التكاليف بشكل كبير في حال البحث عن بدائل، مع محدودية خيارات النقل المباشر. وعند النظر إلى البدائل المتاحة من النرويج والجزائر وجمهورية أذربيجان، نجد أن هذه المصادر مجتمعة لا تستطيع توفير سوى ٤٥ مليار متر مكعب سنوياً، مما يخلق عجزاً يقدر بنحو ١٥ مليار متر مكعب في أسواق دول الاتحاد الأوروبي المنفردة.

موقف الاتحاد الأوروبي وتداعيات الأزمة

يتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً متشدداً من المسألة، حيث نقلت وكالات اعلامية عن متحدث باسم المفوضية الأوروبية تأكيده أن المفوضية لا تدعم أي مناقشات حول تمديد العقد ولا أي حلول أخرى للحفاظ على تدفقات العبور، كما أنها لم تشارك في أي نوع من المفاوضات بهذا الشأن.
وقد أدى هذا الموقف المتشدد إلى تداعيات خطيرة، منها ارتفاع أسعار الوقود بنسبة ٤٥٪ خلال عام ٢٠٢٤، مع تراجع سريع في المخزون بسبب موجة البرد. كما تشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع الأسعار في الربع الثاني من ٢٠٢٥، في حين انخفضت مخزونات الغاز في المنشآت الأوروبية بنسبة تتراوح بين ٣ و٥٪ مقارنة بالسنوات الخمس الماضية.

الموقف الروسي والآثار الاقتصادية

كشف نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك عن حقائق مهمة تتعلق بصادرات الغاز الروسي، مشيراً إلى تصدير حوالي ٥٠ مليار متر مكعب من الغاز في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الحالي. كما توقع وصول صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى ٣٣ مليون طن بنهاية ٢٠٢٤، مؤكداً استمرار الطلب على الغاز الروسي رغم العقوبات، نظراً لكونه منتجاً صديقاً للبيئة وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وفي هذا السياق، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٩ ديسمبر أنه لن يكون هناك عقد جديد لنقل الغاز عبر أوكرانيا، وهو ما يتوافق مع تصريحات النظام في كييف الذي أكد مراراً عدم نيته تمديد الاتفاقية.

تأثير العقوبات والخسائر الإقتصادية الأوروبية

تفاقمت الأزمة بشكل ملحوظ بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على بنك غازبروم الروسي، الذي كان يتولى معاملات الدفع لمستوردي الوقود الروسي. وقد أدى هذا الإجراء إلى تعقيد كبير في عمليات الدفع والتسوية المالية، مع زيادة ملحوظة في تكاليف المعاملات وظهور صعوبات جمة في تنفيذ العقود القائمة.
لقد ألحق الاتحاد الأوروبي أضراراً بالغة باقتصاده نتيجة رفضه التعاون مع موسكو، حيث شهدت دول الاتحاد تراجعاً ملحوظاً في الإنتاج الصناعي وزيادة في حالات الإفلاس، مما أدى إلى دخول العديد من دول الاتحاد في حالة ركود اقتصادي. كما أدى التوجه نحو مصادر الطاقة البديلة، وخاصة من الولايات المتحدة، إلى ارتفاع كبير في تكاليف الطاقة.
تقف أوروبا اليوم أمام معضلة حقيقية تتمثل في الموازنة بين طموحاتها السياسية ومتطلباتها الاقتصادية. فبينما يصر الاتحاد الأوروبي على القطيعة الكاملة مع قطاع الطاقة الروسي، تواجه دول أوروبا الوسطى تحديات عملية في تأمين بدائل مجدية اقتصادياً.
ومع اقتراب نهاية عام ٢٠٢٤، يبدو أن المنطقة تتجه نحو أزمة طاقة جديدة قد تكون لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة. ومن الجدير بالذكر أن روسيا لم تمتنع عن تزويد أي دولة بموارد الطاقة الخاصة بها، حتى عندما توقع الاتحاد الأوروبي انهيار الاقتصاد الروسي بسبب فقدان عائدات الطاقة. ومع ذلك، يبدو أن بروكسل مصممة على المضي قدماً في سياستها، حتى لو كان ذلك على حساب اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة دول أوروبا الوسطى المحاطة باليابسة.

لقد ألحق الاتحاد الأوروبي أضراراً بالغة باقتصاده نتيجة رفضه التعاون مع موسكو، حيث شهدت دول الاتحاد تراجعاً ملحوظاً في الإنتاج الصناعي وزيادة في حالات الإفلاس

ألمانيا.. تشديد القيود على حمل الأسلحة البيضاء

في ظل تزايد حوادث العنف باستخدام الأسلحة البيضاء في ألمانيا، تتخذ الحكومة الألمانية إجراءات صارمة لمواجهة هذا التحدي الأمني المتنامي.
وفقاً لمجلة "فوكوس"، قام الائتلاف الحكومي بقيادة "أولاف شولتز" بوضع حزمة أمنية جديدة في أعقاب هجوم عنيف بسلاح أبيض وقع في مدينة سولينجن الألمانية في شهر أغسطس.
وفي حين رحب اتحاد الشرطة الفيدرالية الألمانية (GdP) بهذه القوانين الجديدة، إلا أنه اعتبرها غير كافية وطالب بإجراءات أكثر صرامة.
وصرح يوخن كوبلكه، رئيس هذه الهيئة الأمنية في ألمانيا، بأن البلاد تواجه مشكلة العنف بالأسلحة البيضاء، مشيراً إلى أن استطلاعاً للرأي أظهر زيادة في عدد الهجمات بالسكاكين في بعض الولايات الفيدرالية خلال العام الحالي.
ورغم عدم توفر إحصائيات رسمية عن العنف بالأسلحة البيضاء لعام ٢٠٢٤، إلا أن الشرطة الألمانية سجلت في عام ٢٠٢٣ نحو ٨٩٥١ حالة اعتداء جسدي خطير تم فيها استخدام سلاح أبيض أو التهديد باستخدامه، بزيادة قدرها ٩,٧٪ عن العام السابق. كما شكلت الهجمات بالسكاكين ١٠,٩٪ من إجمالي جرائم السرقة المسجلة في عام ٢٠٢٣.
وأضاف كوبلكه: "نشهد حالياً زيادة في عدد حوادث الهجمات بالسكاكين، وأصبحت الجرائم بالأسلحة البيضاء جزءاً من العمل اليومي للشرطة."
وأشار استطلاع أجرته وزارات الداخلية في الولايات ومكاتب التحقيقات الجنائية إلى تفاوت في معدلات الهجمات بالأسلحة البيضاء حسب المنطقة، حيث سجلت ولايات براندنبورغ وزارلاند وساكسونيا وشليزفيغ-هولشتاين زيادة ملحوظة مقارنة بالعام الماضي.

وعقب الهجوم المميت في سولينجن، اقترح الائتلاف الحكومي حزمة أمنية جديدة أقرها البوندستاغ في أكتوبر، ورغم تعليق البوندسرات لجزء منها، تم إقرار قوانين أكثر صرامة بشأن حمل الأسلحة والسكاكين.
وصرحت نانسي فايزر، وزيرة الداخلية الفيدرالية، في الخريف قائلة: "سنحظر استخدام السكاكين في الفعاليات العامة وسنمنح الولايات صلاحية فرض حظر أوسع نطاقاً." كما دعت السلطات في جميع الولايات الفيدرالية إلى مراقبة حظر الأسلحة البيضاء في أسواق عيد الميلاد بصرامة.
واعتبر اتحاد الشرطة الفيدرالية الألمانية هذه الإجراءات المشددة خطوة مهمة، لكنه اشتكى في الوقت نفسه من نقص عدد ضباط الشرطة اللازمين للتنفيذ الكامل لهذه الخطة.
تعكس هذه التطورات الأخيرة جدية الحكومة الألمانية في التصدي لظاهرة العنف بالأسلحة البيضاء، لكن يبقى التحدي الأكبر في توفير الموارد البشرية والإمكانيات اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات بفعالية. ويبدو أن نجاح هذه الجهود سيعتمد على التعاون الوثيق بين السلطات الفيدرالية والمحلية، مع ضرورة معالجة مشكلة نقص أفراد الشرطة.